

## افتتح مؤتمر «السلامة الهندسية في منظومة الإمداد بالطاقة الكهربائية»

## الحاج حسن: لتطبيق معايير السلامة على المشاريع العمرانية كافة

لبنان، وذلك من خلال تحديد أهداف وطنية جامعة تقوم على وضع أسس علمية ومنهجية تمهيدا لإنجاز المهام المطلوبة على نحو صحيح وسليم وبراغي المواصفات ومعايير الجودة». وأضاف: «يعالج المؤتمر موضوع السلامة العامة في قطاع الكهرباء، فيما يَضَعُ البلد بموضوع سلامة الغذاء، إلى جانب ملفات عدة أخرى تحتاج إلى التحديث والتطوير وبرزها قانون معايير السلامة العامة الذي يتعلق بالبنية والمصاعد. إذ تقع حوادث حريق أو تعرض للصعق بالتيار، ناتجة عن سوء تطبيق مواصفات السلامة المطلوبة. نحن معنيون إذا بسن التشريعات اللازمة لرعاية هذا القطاع. وهذا الدور أساسي ويجب أن يحتل الأولوية في العمل المشترك بين مؤسسة لينور ومعهد البحوث الصناعية وبقية المهندسين، بحيث يصر إلى وضع القواعد والمعايير الفنية الملزمة، وتحديد المواد الصالحة للاستخدام في البناء والتعميرات والمعدات. وبعد مرحلة القوتنة، نحن مدعون إلى الانتقال إلى مرحلة تطبيق التشريعات، ووضع المراسم التطبيقية والتنظيمية لها. مع لحن عملية التبع من الصنوع مرورا بالتاجر، والإستشاري، والمقاول، والمهندس، والمستفيد النهائي من المشروع».

وختتم: «لا بد من أخذ المعيار الاقتصادي للسلامة في الاعتبار، مع أهمية ربطه بالعمل الاجتماعي، أي وجوب تطبيق معايير السلامة العامة على كافة المشاريع العمرانية التي تجذب اهتمام الأبناء كما الفقراء. فلا يجوز التخفيف من عناصر الجودة والمعايير على أساس سعر الشقة مثلا».



(أكرم عبد الخالق)

الحاج حسن متوسماً شهاب والفقير خلال افتتاح المؤتمر

والتوصيات على هذا القدر من المسؤولية للبدء بعمل مواكب لاستكمال الإجراءات الواجب توفرها بكل دقة».

## الحاج حسن

استهمل الحاج حسن كلمته بتوجيه الشكر إلى «قاعة المهندسين في بيروت على تنظيم هذا المؤتمر بالتعاون مع مؤسسة لينور معهد البحوث الصناعية». وقال: «أعتمد المناسبة لتشجيع على التعاون والتنسيق الفعال والمستمر بين كافة الجهات المعنية في القطاع الكهربائي، ولتعزيز دور المهندسين المتخصصين في مجال التصديتات الكهربائية في لبنان من جراء حوادث الكهرباء وغياب الحماية اللازمة، وهو أمر سوف يأخذ منا العناية الكافية لإطلاق حملات التوعية النوعية والتشجيع على الحماية وفقاً للأصول، والعمل المتواصل لإصدار التشريعات والانظمة اللازمة. وما نحن أمام مسؤولية وطنية كبيرة

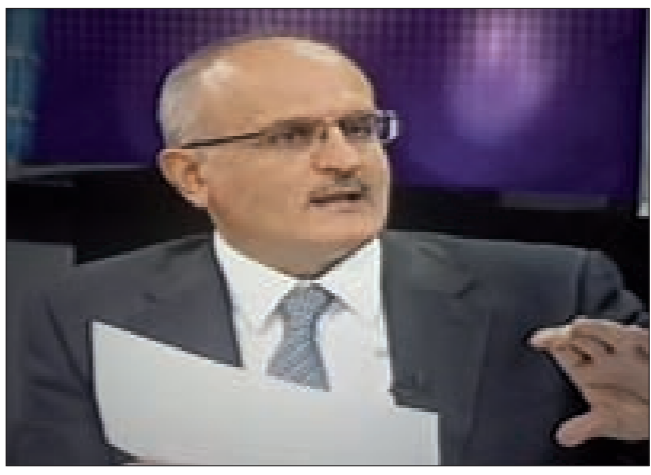
المبادرة إلى تضمين هذا العمل في الملف التنفيذي، وسنسى إلى التأكد من تنفيذها: - تحفيز دور المهندس المتخصص لكي نصل إلى الهدف ونؤمن سلامة كاملة في الشبكات والتعميرات الكهربائية في العاني بكل ضمانات وأنواعها على الإطلاق. - تحفيز المعنيين على أهمية تأهيل العاملين في مجال التصديتات الكهربائية، لكي تكون هذه الاختصاصات رافداً مكملاً. - التعاون مع الاتحادات العالمية لسلامة مستخدمي الكهرباء لاستكمال المنهجية التي تتبعها في الاستفادة من الخبرات الدولية». وأضاف: «نحن ننتظر الخلاصات

والأضرار المادية والبشرية الناتجة عن الحرائق والحوادث الكهربائية في المنظومة». **شهاب** ثم ألقى شهاب كلمة قال فيها: «لا يمكننا العبور بهذه السهولة على هذه المواضيع المهمة، من دون التوقف عند العدد الكبير من الضحايا الذين يسقطون سنويا في لبنان من جراء حوادث الكهرباء وغياب الحماية اللازمة، وهو أمر سوف يأخذ منا العناية الكافية لإطلاق حملات التوعية النوعية والتشجيع على الحماية وفقاً للأصول، والعمل المتواصل لإصدار التشريعات والانظمة اللازمة. وما نحن أمام مسؤولية وطنية كبيرة

افتتح وزير الصناعة حسين الحاج حسن مؤتمر «السلامة الهندسية في منظومة الإمداد بالطاقة الكهربائية» في بيروت، والذي يستمر يومين، في قاعة «بيت المهندس» في بئر حسن، في حضور رئيس اتحاد المهندسين اللبنانيين النائب خالد شهاب، ورئيس مجلس إدارة مؤسسة المقاييس والمواصفات اللبنانية «لينور»، حبيب غزيري، والمديرة العامة للمؤسسة لينا درغام، وحشد من المهندسين والمهنيين. بداية، تحدث عضو لجنة الطاقة في نقابة المهندسين حسين سلوم، فذكر بأنه «في الثامن من أيار 2013 عقدت في نقابة المهندسين في بيروت ورشة عمل عن تخفيف أخطار الزلازل في لبنان، وساهمت النقابة من قبل في إقرار مرسوم السلامة العامة في حته الجديدة وترجمته بنظام جديد لتسجيل المعاملات نقل نقابة المهندسين إلى رؤية جديدة طموحة في ممارسة مهنة الهندسة».

ثم تحدث رئيس لجنة الطاقة في النقابة طالب فقيه، فأشار إلى أن ورشة العمل «ثاني في سياق تحقيق متطلبات السلامة في المنظومة، الذي أولاه ولا يزال يوليه الفرع الثالث الأهتمام الوافي، حيث يعمل بالتعاون مع الجهات المعنية، خاصة مع مؤسسة لينور، على تطوير وتطبيق أفضل المعايير والقواعد الفنية لتحقيق السلامة الكهربائية في منظومة الإمداد بالطاقة الكهربائية، لما لهذه المعايير من أهمية كبيرة، ليس على تنظيم مهنتنا فحسب، بل على انعكاس تأثيراتها الإيجابية في شكل مباشر في الحد من الحوادث، ومنع الخسائر

## خليل لـ «حديث المالية»: انخفاض سعر النفط سيعود بالفائدة على الاقتصاد والمواطن



في الوقت ذاته، سيقلل من القدرة التنافسية للمصادر اللبنانية ويرفع من القدرة ذاتها للسعر مرونية الطلب على الطاقة. ولكن تتوقع الوزارة أن يتخفف الاقتصاد لانخفاض سعر النفط والذي بدوره سيجسّن الإيرادات من المصادر الأخرى، وخصوصاً ضريبة الدخل والضرائب السليعية». وأشار خليل إلى أن «وزارة المال الانخفاض في سعر النفط سيعود بالفائدة على الاقتصاد والمواطن، وخصوصاً أثر سعر النفط». وقال: «تقديراً الأولي يشير إلى إمكانية انخفاض الدعم لشركة كهرباء لبنان وانخفاض الإنفاق العام الكلي لجميع الوزارات لانخفاض فاتورة المحروقات. وفي الوقت ذاته ستخفض عائدات الدولة من إيرادات القيمة المضافة TVA على الواردات النفطية حيث أن قيمتها ستحدر بمعدل مهم. أما الرسم على تحويلات المعالمة من الخارج».

توقع وزير المال علي حسن خليل، أن يعود انخفاض سعر النفط «بالفائدة على الاقتصاد والمواطن»، في الإجمال، إذ سيساهم في تحفيز الاقتصاد وفي تعزيز القدرة الشرائية، وتخفيف العجز المالي. وكشف أن انخفاض فاتورة المحروقات يمكن أن يؤدي إلى «انخفاض الدعم لشركة كهرباء لبنان وانخفاض الإنفاق العام الكلي لجميع الوزارات»، وفي الوقت ذاته ستخفض عائدات الدولة من إيرادات الضريبة على القيمة المضافة TVA على الواردات الجديدة من نشرة «حديث المالية» الفصلية التي يصدرها معهد باسل فليحان المالي والاقتصادي، إلى أن انخفاض السعر في أسعار النفط العالمية في الأشهر القليلة الماضية من 100 دولار للبرميل الواحد إلى أقل من 50 دولاراً، وما حققه الدولار من ارتفاع ملحوظ مقابل جميع العملات الأخرى غير المربوطة (pegged) بالدولار، أدى إلى ارتفاع سعر البرميل اللبنانية مقابل هذه العملات. ومن شأن هذا أن يخفف سعر المستوردة من العديد من الأسواق التي شهدت انخفاضاً في عملاتها كسوق اليورو، وخصوصاً بعد أن انخفض سعر اليورو بنحو 15 في المئة خلال 2014 و حتى بداية 2015 كما سيخفض بدوره المؤشر العام للأسعار أيضاً».

ولفت خليل، في افتتاحية العدد الجديد من نشرة «حديث المالية» الفصلية التي يصدرها معهد باسل فليحان المالي والاقتصادي، إلى أن انخفاض السعر في أسعار النفط العالمية في الأشهر القليلة الماضية من 100 دولار للبرميل الواحد إلى أقل من 50 دولاراً، وما حققه الدولار من ارتفاع ملحوظ مقابل جميع العملات الأخرى غير المربوطة (pegged) بالدولار، أدى إلى ارتفاع سعر البرميل اللبنانية مقابل هذه العملات. ومن شأن هذا أن يخفف سعر المستوردة من العديد من الأسواق التي شهدت انخفاضاً في عملاتها كسوق اليورو، وخصوصاً بعد أن انخفض سعر اليورو بنحو 15 في المئة خلال 2014 و حتى بداية 2015 كما سيخفض بدوره المؤشر العام للأسعار أيضاً».

وقال: «إن هذا الارتفاع في سعر الدولار وانخفاض تكلفة المستوردة سيعود أيضاً من القدرة الشرائية للدخل اللبناني بدون شك، ولكن،

## الخولي يدعو المجلس النيابي إلى مساءلة وزير الطاقة

انتقد رئيس اتحاد نقابات العاملين في قطاع الغاز والتعدين في لبنان مارون الخولي في بيان «أداء وسياسة وزير الطاقة والمعادن آرثور نظريان، فيما يخص إدارة ملف النفط لا سيما توقيعه أمس (أول من أمس) على جدول تركيب أسعار المشتقات النفطية»، معتبراً «أن زيادة سعر صفيحة البنزين خلال أربعة أسابيع 2800 ل.ل. يعني زيادة توازري 20 دولاراً على برميل النفط، في حين أن سعر برميل النفط العالمي ارتفع بشكل أقصى بحدود 10 دولار».

وأضاف: «إن وزير الطاقة يعمل بعكس أهداف جدول تركيب أسعار المشتقات والذي تأسس على أساس حماية المستهلك اللبناني من تقلبات الأسعار العالمية، لاجماعة لزيادة ثروات مافيا النفط في لبنان وحماية احتكاراتهم التي ظهرت بالأسس عند فقدان مادة المازوت من الأسواق بهدف زيادة أسعارها واستغلال حاجة المواطن لها في المناطق الجبلية، كل هذا وبدل أن يتبادر وزارة الطاقة إلى طرح خطة للتخفيف عن المستهلك عبر تخفيضها لجماعة المحطات التي وضعت على أساس سعر صفيحة البنزين يلاص مبلغ 40 ألف ل.ل. لمعدت ويخوطة مستغرية وغير مبررة اقتصادياً إلى زيادة الجمالة لمحطات المحروقات المدومة في قطاع البترول».

وذكر الخولي «وزير الطاقة بأنه من المعيب أن يكون عدد محطات المحروقات في لبنان 3500 محطة لأربع مليون لبناني في وقت يوجد في مصر 2700 محطة على 90 مليون مصري».

وعدا المجلس النيابي إلى «مساءلة وزير الطاقة والزام الحكومة بتصحيح سياسة وزارة الطاقة، بما يتناسب مع مصالح الناس لجهة تخفيض أسعار الجمالة إلى حدود الكلفة وكمافة الغش وتأمين معايير السلامة العامة المدومة في قطاع البترول».

## افتتاح مركز الاستجابة للكوارث والأزمات في وزارة التربية

## يرق: لتأمين الكوادر الإدارية المدربة وتهيئة الأمكنة المناسبة للإخلاء

قيامها بمهامها خلال حالات الطوارئ: - تأمين السرعة في التحرك للاستجابة خلال الكوارث والأزمات وذلك من خلال تحديد الأدوار والمسؤوليات وتعليمات التصرف الدائمة خلال سيناريوهات مختلفة والتدريب عليها. - تحقيق نوع من الاكتفاء الذاتي على صعيد الوزارة في إدارة الكوارث والأزمات. وقدمت مستشارة مشروع الحد من مخاطر الكوارث في رئاسة الحكومة سوسن فخرالدين عرضاً موجزاً لخطة استجابة وزارة التربية خلال الكوارث والأزمات ودور غرفة إدارة الأزمات، تطرقت خلاله إلى كيفية تحضر الوزارة لمواجهة الأزمات الطارئة وعرضت لأهداف هذه الخطة وأهداف غرفة إدارة الأزمات وآلية التنسيق مع الغرفة الوطنية لإدارة الأزمات والكوارث في السراي والغرف القطاعية الموجودة لدى الوزارات.



جانب من الحضور لافتتاح مركز الاستجابة للكوارث والأزمات

خطة محكمة لوزارة التربية في الكوارث والأزمات لجهة درجات الإنذار، ومستويات الكارثة، وآلية التنسيق والتواصل بين العاملين في الوزارة والمؤسسات الميدانية على الأرض. وهددت أهداف الخطة - تطبيق مبدأ الإدارة الشاملة في الأزمات والكوارث في مراحلها الثلاث، التحضر خلال الأيام العادية للكوارث المحتملة، والتدخل والاستجابة خلال الكوارث، والنهوض المبكر ما بعد الكوارث. -زيادة استعداد الوزارة والمدارس لمواجهة الكوارث المحتملة عبر التخطيط المسبق للطوارئ والتدريب والتجهيز والتقييم. - زيادة قدرة الوزارة على متابعة

نشاطات تجربتها uand في لبنان بالاشراكة مع رئاسة مجلس الوزراء مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي منذ سنوات، مؤكداً «أن البرنامج عمل على مر السنوات لحماية لبنان في الأزمات». وأكدت ممثلة الوكالة السويسرية مبه الحجاج فيلدر «الترام سويسرا ببرنامج وزارة التربية للحد من أخطار الكوارث»، كما أكدت التزامها «ببرنامج تعليم النازحين في لبنان». ولفتت إلى أن الوكالة السويسرية للتنمية والتعاون تدعم وزارة التربية في تنفيذ العديد من المشاريع التربوية ومنها هذا المركز. وتحدث الأمين العام للمجلس الأعلى للدفاع ورئيس الهيئة العليا للإغاثة اللواء محمد خير، فقال: «منذ تأسيس وحدة إدارة مخاطر الكوارث

نشاطات تجربتها uand في لبنان بالاشراكة مع رئاسة مجلس الوزراء مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي منذ سنوات، مؤكداً «أن البرنامج عمل على مر السنوات لحماية لبنان في الأزمات». وأكدت ممثلة الوكالة السويسرية مبه الحجاج فيلدر «الترام سويسرا ببرنامج وزارة التربية للحد من أخطار الكوارث»، كما أكدت التزامها «ببرنامج تعليم النازحين في لبنان». ولفتت إلى أن الوكالة السويسرية للتنمية والتعاون تدعم وزارة التربية في تنفيذ العديد من المشاريع التربوية ومنها هذا المركز. وتحدث الأمين العام للمجلس الأعلى للدفاع ورئيس الهيئة العليا للإغاثة اللواء محمد خير، فقال: «منذ تأسيس وحدة إدارة مخاطر الكوارث

نشاطات تجربتها uand في لبنان بالاشراكة مع رئاسة مجلس الوزراء مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي منذ سنوات، مؤكداً «أن البرنامج عمل على مر السنوات لحماية لبنان في الأزمات». وأكدت ممثلة الوكالة السويسرية مبه الحجاج فيلدر «الترام سويسرا ببرنامج وزارة التربية للحد من أخطار الكوارث»، كما أكدت التزامها «ببرنامج تعليم النازحين في لبنان». ولفتت إلى أن الوكالة السويسرية للتنمية والتعاون تدعم وزارة التربية في تنفيذ العديد من المشاريع التربوية ومنها هذا المركز. وتحدث الأمين العام للمجلس الأعلى للدفاع ورئيس الهيئة العليا للإغاثة اللواء محمد خير، فقال: «منذ تأسيس وحدة إدارة مخاطر الكوارث

## «مياه بيروت وجبل لبنان» وضعت جداول إصدارات 2015 قيد التحصيل

أعلنت مؤسسة «مياه بيروت وجبل لبنان» في بيان «أنها وضعت قيد التحصيل جداول إصدارات العام 2015، وهي تدعو جميع المشتركين إلى تسديد بدلات المياه المترتبة عليهم عن العام المذكور إلى الجباة المختصين أو لدى دوائر التوزيع التابعين لها». وأضاف البيان: «أن المؤسسة تندر المتخلفين عن تسديد بدلات العام 2014، وما قبله بوجوب الدفع تحت طائلة قطع المياه عنهم، وتطبيق أحكام المادة 24 من نظام الاستثمار». وأشارت المؤسسة إلى أنه «تحسناً منها للظروف الاقتصادية التي تمر بها البلاد، عمدت إلى الإغناء من غرامات التأخير على بدلات الاشتراكات العائدة إلى العام 2014 بنسبة مئة في المئة، ومن غرامات التأخير العائدة إلى بدلات العام 2013، وما قبله بنسبة تسعين في المئة، كما باشرت تسطيط البدلات المتأخرة عن الفترات السابقة ولغاية تاريخ 31-12-2014».

وأملت المؤسسة من المشتركين «التجاوب مع هذا الإعلان، وتسديد المبالغ المتوجبة عليهم من دون أي تأخير». وختتم البيان: «يعتبر هذا الإعلان بمثابة إنذار وتبليغ شخصي لكل مشترك وقاطعا لعامل مرور الزمن».

أعلنت مؤسسة «مياه بيروت وجبل لبنان» في بيان «أنها وضعت قيد التحصيل جداول إصدارات العام 2015، وهي تدعو جميع المشتركين إلى تسديد بدلات المياه المترتبة عليهم عن العام المذكور إلى الجباة المختصين أو لدى دوائر التوزيع التابعين لها». وأضاف البيان: «أن المؤسسة تندر المتخلفين عن تسديد بدلات العام 2014، وما قبله بوجوب الدفع تحت طائلة قطع المياه عنهم، وتطبيق أحكام المادة 24 من نظام الاستثمار». وأشارت المؤسسة إلى أنه «تحسناً منها للظروف الاقتصادية التي تمر بها البلاد، عمدت إلى الإغناء من غرامات التأخير على بدلات الاشتراكات العائدة إلى العام 2014 بنسبة مئة في المئة، ومن غرامات التأخير العائدة إلى بدلات العام 2013، وما قبله بنسبة تسعين في المئة، كما باشرت تسطيط البدلات المتأخرة عن الفترات السابقة ولغاية تاريخ 31-12-2014».

وأملت المؤسسة من المشتركين «التجاوب مع هذا الإعلان، وتسديد المبالغ المتوجبة عليهم من دون أي تأخير». وختتم البيان: «يعتبر هذا الإعلان بمثابة إنذار وتبليغ شخصي لكل مشترك وقاطعا لعامل مرور الزمن».

## إقبال معمل جفت في بزيزا - الكورة لعدم مراعاته الشروط الصحية

قام محافظ الشمال رمزي نهر ببدء مائة باعثة ليلية لمعمل الجفت الذي يستخرج منه الزيت في منطقة بزيزا- الكورة، يرافقه رئيس دائرة البلديات لمحرم ومستشاره القانوني باخوس اجبع، واطلع ميدانياً على كيفية تشغيل المعمل بعد ورود شكاوى عدة من المواطنين.

وبعد الجولة، أمر المحافظ نهر بإيقاف المعمل فوراً «بسبب الإنعاشات السامة المتصاعدة منه ذات الأثر السلبى على صحة المواطنين وعلى الأشجار المثمرة والزراعة»، لافتاً إلى أن «المعمل يعمل في شكل متواصل خلال الليل لإخفاء الأضرار الجسيمية التي تنتج عنه»، مؤكداً أنه لا يتمتع بالمعايير الصحية.

وقال نهر: «وردتنا شكاوى عدة على المعمل من المواطنين في منطقة الكورة وجوارها، بسبب الدخان المتصاعد والروائح الكريهة التي تفرج منه. لذلك أتينا للإطلاع عن كنب على كيفية تشغيل المعمل. ورائنا عدم مراعاة هذا المعمل لأي شرط من الشروط الصحية المطلوبة سواء بالعمل داخل المعمل أو بالداخل الكثيف المسيطر على المنطقة بأكملها والذي يتسبب بمشاكل وأضرار صحية لكل أهالي المنطقة، سيما في أوقات الليل. ولهذا السبب كان كشفاً في هذا الوقت المتأخر لأنه يعمل بكامل طاقاته في

## لقاء في بلدية صيدا لبحث أعمال تأهيل الوسط التجاري

بدعوة مشتركة من بلدية صيدا وجمعية تجار صيدا وضواحيها، عقد لقاء مع استشاري مشروع تأهيل الوسط التجاري المهندس عبد الواحد شهاب، مع تجار المدينة، لعرض مستقبل أسواق صيدا وتفصيل أعمال التأهيل الجارية والتصورات النهائية بعد إنجاز الأعمال، وذلك في قاعة مصباح البرزي الكبرى في القصر البلدي.

شارك في اللقاء رئيس البلدية المهندس محمد السعودي، على رأس وفد من أعضاء المجلس الإداري للجمعية ضم: محمد القطب ومحمود حجازي ونبيل العقاد وحسن حمدان ومحمد الدرزي، أعضاء المجلس البلدي: عرب عد كلس ومحمد الفريصلي ووزار الحلاق، المهندسون: علي دالي بلطة، محمد السيد، محمود شريعت مصطفي حجازي وحسن الشمساس، رئيس الدائرة الهندسية في البلدية المهندس الدكتور زياد كحواتي، والتجار ومكتب الإستشاري شهاب.